دور المرأة في تنمية المجتمع العراقي في التاريخ المعاصر

أ.د. عمر نجم الدين أنجه
كلية الآداب/ جامعة كركوك
dr_omer_1@uokirkuk.edu.iq

أ.د. سوسن جبار عبدالرحمن
كلية الآداب/ جامعة كركوك
dr_sausan10@uokirkuk.edu.iq

(مُلَخَّصُ البَحث)

يهدف مشروعنا الثقافي لمواجهة الإبادة الجماعية إلى فتح مجال دراسات الإبادة الجماعية، واستكمال النقص الكبير في هذا النوع من الدراسات الذي تعاني منه المكتبة العربية. إن التركيز على دراسات الإبادة الجماعية في العراق ومقارنة آثارها السلبية على المجتمع سيساعد الشعب العراقي على منع تكرار حدوثها، ويشجّع الأجيال الشابة الجديدة على الاندماج الاجتماعي، وتعزيز السلام، والتنوع الثقافي، بالإضافة إلى تعميق ثقافة التسامح. هناك العديد من العلوم التي ستساهم في هذه الدراسات مثل القانون والعلوم السياسية والتاريخ وعلم الآثار وعلم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة.

من المعلوم أن المجتمعات لا تتطور الا اذا تطورت أوضاع المرأة فيها كونها جزء أساسي في المجتمع وأن تخلفها يؤثر على المجتمع . والبحث في موضوع المرأة تطلب العودة الى البدايات التاريخية لحقوق المرأة ودورها في تنمية المجتمع فقد اكد الإسلام واهتم بشؤون المرأة وحقوقها واعطاءها جميع حقوقها ورفع عنها كل اشكال الظلم والجور من خلال تركيزه على المبادئ القائمة على أسس الحرية والعدالة والمساواة فضلا عن اهتمام الإسلام بأمورالمرأة وقضاياها وساوى بينها وبين الرجل في الحقوق والامتيازات في مجالات التي تتطلب المساواة كما في قوله تعالى (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا)(سورة النساء: ٧) ، كما توجد سورة خاصة في القرأن الكريم باسم سورة النساء، كما و نالت المرأة العراقية حقوقها أيضا وفق القوانين والتشريعات الحكومية وبدأت تساهم بدورها في تنمية المجتمع في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والدينية وخاصة في العراق ، فالعراق أول دولة على صعيد الوطن العربي قام بتعيين امرأة بمنصب وزيرة، وبرزت العديد منهن في كافة ميادين المجتمع ولاسيما في العصر الحديث والمعاصر فقد ظهر العديد منهن كوزيرات وعالمات وشاعرات ...ألخ، ولا يمكن ان ننسى انهن واجهن العديد من المعوقات والمشاكل ، لذلك فأن محاولة توثيق تاريخ المرأة العراقية وتدوين مواقفها وتوضيح دورها

الفاعل في بناء المجتمع يحتاج الى معرفة المعوقات التي تقف في طريق تقدمهن وتمكينهن، ودراسة مواقف و اجراءات الحكومة العراقية من حيث تشريع القوانين والدساتير التي تدافع عن حقوق المرأة ، بالإضافة الى دراسة الرائدات اللواتي اسهمن في تنمية المجتمع ، لذلك ارتاءينا تناول البحث في مبحثين: المبحث الأول عن اهتمام الحكومة العراقية بالمرأة والقوانين والتشريعات العراقية في هذا المجال مع التطرق الى أهم معوقات التي تواجه المرأة العراقية، فضلا عن دراسة دور المرأة في عصر العولمة ، وتناول المبحث الثاني دور المرأة العراقية في تنمية المجتمع مع سرد موجز لأهم نساء عراقيات رائدات في التاريخ المعاصر في مختلف نواحي الحياة العلمية والفكرية والمعمارية و اللواتي دخلن التاريخ بإنجازاتهن .

الكلمات المفتاحية: المرأة العراقية – تمكين المرأة – تنمية المجتمع– المساواة

المقدمة

كانت المرأة قبل الاسلام في عصر الجاهلية حقوقها مسلوبة، ومهانة، كما كان يتم وادها وهي رضيعه لم تر من نور الدنيا ومضه بعد، وعندما جاء الاسلام صان المرأة ورفع من مكانتها وشأنها وحفظ لها حقوقها، واوصى بها بالمعاملة الحسنة والرفق، وجاءت الشريعة الإسلامية واعطت حقوق وواجبات المرأة وجعلها شقيقة الرجل في كل الاحكام الشرعية، كما قال سيدنا محمد (ص)((أن النساء شقائق الرجال)) ، وقال الله تعالى في محكم كتابه ((وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ))(سورة البقرة :٢٨٨) ،في الوقت الذي كانت المرأة تعاني من الظلم والحيف في العصر الجاهلي، أما في العصر الحديث فقد شهد تاريخ العراق الحديث والمعاصر حركات سياسية واجتماعية واقتصادية آمنت بدور المرأة وسعت من اجل ان يكون لها دور فاعل وكما هو معروف فأن العراق بعد تكوين الدولة الحديثة ١٩٢١ أفسح المجال لعملية بناء مترابطة الأسس لبناء تعليم حديث وإدارة حديثة وعلاقات اجتماعية جديدة بين تكوينات المجتمع العراقي الحديث ، مما ساعدت على أن تأخذ المرأة العراقية دورها سواء في مجال البيت او الوظيفة الحكومية او العمل الحر ، ومما يسجل في هذا الصدد إن المرأة العراقية لم تكترث لمواقف المعادين لنهضتها رغم ما وضعوا في طريقها من عراقيل ومعوقات فقد واجهت المرأة العقبات ومشاكل اجتماعية واقتصادية ونفسية وسياسية كثيرة ، فمن المؤكد أن المرأة العراقية المعاصرة لم تنطلق من الفراغ ، بل استندت الى ارث عراقي وحضاري بعيد الغور في أعماق المجتمع وتاريخه القديم والإسلامي والحديث، وسارت وهي تكافح وتناضل جميع الظروف حتى غرست نواة تلك النهضة عام ١٩٢٤ يوم أسست أول جمعية نسوية في العراق تحمل اسم (جمعية النهضة النسوية) في بغداد في سبيل

تحقيق أهداف المرأة فهي أول من مهد للنهضة النسوية في العراق تلك النهضة التي أبرز ما فيها التعليم والعمل والتحرر من بعض القيود وبهذا تكون ظهرت الى ميدان الحياة بعد ان اعترف بحقوقها ومكانتها في القوانين والدساتير والتشريعات العراقية والتي صدرت في العراق طوال السنوات الماضية أثر نضال أبدته المرأة ، اعقب ذلك بروز حركة نشطة بين صفوف المرأة كان نتاجها ظهور جمعيات أخرى في المجتمع العراقي ذات أهداف سامية تطالب وتدافع عن حقوق المرأة العراقية، لقد برز في المجتمع العراقي في التاريخ المعاصر كثير من النساء هن موضع فخر واعتزاز لدى الجميع ولهن أدوارا بارزا في تنمية المجتمع ، سواء اكانت مربية لاطفالها وراعية لأسرتها او منخرطة في الوظائف والمؤسسات الحكومية ، فقد برزن كطبيبات ومهندسات ومحاميات وقاضيات ومعماريات وشاعرات والموظفة والفلاحة فكلهن يؤدين واجباتهن وخدماتهن في تنمية المجتمع واصبحن بحكم الواقع عنصرا هاما في المجتمع، ويجب أن نؤشر هنا ان التاريخ المعاصر مليء وزاخر بالصفحات التي تتحدث عن النساء العراقيات وما قدمن لبلدهن في شتى المجالات، بدءا من كون العراق كان أول بلد عربي تستوزر فيه المرأة . فقد عينت الدكتورة نزيهة جودت الدليمي وزيرة للأشغال والبلديات عام ١٩٥٩ ، واختيرت الدكتورة سعاد خليل إسماعيل لتكون وزيرة للتعليم العالي والبحث العلمي عام ١٩٦٣، ويمكن القول انه اجتمع تعاليم الدين الإسلامي والقوانين والتشريعات العراقية مع نضال وجهود المرأة في نيل الحقوق ، مما كانت النتيجة بروز دور المرأة في بناء وتنمية المجتمع ، ويعد هذا من اهداف البحث

إشكالية البحث

من خلال النظر الى واقع حال المرأة في العصور الجاهلية وبعدها الى وقتنا الحاضر وما عانت من صعوبات تظهر لنا عدة تساؤلات نجد لها الإجابة في ثنايا البحث

_ كيف كان واقع المرأة في الجاهلية وهل ان الإسلام أقر تلك الأعراف أم الغاها ؟

_ هل ان دور المرأة في المجتمع العراقي مكانة في التشريعات يتوافق مع الدين الاسلامي؟

_هل ان العصر الحديث يتطلب زيادة الاهتمام بالمرأة؟

المبحث الأول: المرأة والحكومة العراقية ويشتمل على ثلاثة مطالب

المطلب الأول: اهتمام الحكومة العراقية بالمرأة

حظيت المرأة بالاهتمام في القوانين والاتفاقيات الدولية بدءا من ابرام ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وصدور الإعلان العالمي لحقوق الأنسان عام ١٩٤٨ والذي نصت المادة(٢) منه على أنه (.. لكل انسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دون تمييز من أي نوع لاسيما لسبب العنصر، اللون او الجنس...) ولعل أهم ماجاء فيها هو عدم التمييز بين الرجل والمرأة بالإضافة الى عقد لعديد من الاتفاقيات الدولية في نفس المجال (حامد، ٢٠١٦)

من ابرز الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة :(اتفاقية سيداو) وهي اتفاقية دولية تم اعتمادها عام ١٩٧٩ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الهدف منها القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة وتتكون من (٥) أجزاء ومجموعها تقريبا (٣٠)بندا وعرفت الاتفاقية التمييز ضد المرأة (أي تفرقة او استبعاد او تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من اثار اغراضه توهين اواحباط الاعتراف بالمرأة وحقوقها الإنسانية والمدنية والتي تم اعتمادها عام ١٩٧٩ من قبل الجمعية العامة للآمم المتحدة ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٨١، والعراق صادق عليها ثم أنظم اليها عام ١٩٨٦، وبموجب المصادقة عليها أصبحت جزءا من التشريع رغم أن العراق قد احتفظ على بعض بنودها (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦، صفحة ٦)

سعت الحكومة العراقية في العهد المعاصر على تمكين المرأة اجتماعيا من خلال سن القوانين والتشريعات التي تضمن لها حقوقها فالمرأة التي تشارك الرجل وترفد المجتمع ولا يمكن أن تكون بعيدة عن حماية القوانين من خلال الحركة الدولية للقوانين والمواثيق والاتفاقيات الخاصة بالمرأة وحقوقها بوصفها الأساس للأسرة وللمجتمع مع الرجل وحظي الموضوع بأهمية من قبل الدساتير الوطنية مثل دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ في المبدأ الذي يشير الى المساواة وعدم التمييز في الحقوق في المادة (١٤) اشرت الى المساواة في كل شيء وكذلك المادة (١٦) من الدستور التي أكدت على حق تكافؤ الفرص بين جميع العراقيين والمادة(١٧) بحق الفرد بالخصوصية (جمهورية العراق، ٢٠٠٥) ، او القوانين العقابية العامة مثل قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل الذي جاء في الفصل الرابع الباب الثامن منه تحت عنوان (الجرائم الماسة بالأسرة) في المواد(٣٧٦_٣٨٠) الخاصة بجرائم الزنا والزواج الباطل وفي المواد (٣٨١-٣٨٥) الخاصة بجرائم تتعلق بالبنوة ورعاية القاصرين والصغار ، وأيضا في مجال الحماية الخاصة لأفراد الاسرة المادة (٣٩٢) من قانون العقوبات ، بالإضافة ال قانون الأحوال الشخصية العراقي

رقم (٨٨) لسنة ١٩٥٩ ، وجميع هذه القوانين والتي حاول المشرع في البعض منها حماية الاسرة وخاصة المرأة الا أن اثرها في الواقع الامر أصبح لا يلبي ما تحتاجه الاسرة والمرأة من أجل مواجهة الظروف المستجدة التي تحيط بها وبالذات في مجال الحماية الجنائية او الشخصية لأسباب عديدة أهمها هو مرور زمن طويل على تشريعها ويضاف اليها السرعة في تطور الاحداث في العالم ولاسيما على مستوى الاسرة والمرأة ومتطلبات ذلك التطور ، بالإضافة الى أن هذه القوانين التي تهدف الى حماية المرأة لم تكن مجموعة في نصوص موحدة أنما متفرقة ،ونظرا لاستمرار تعرض المرأة الى التعنيف والعنف سواء الجسدي او النفسي ولطالما كانت عرضة لكل التقلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكانت الحلقة الضعيفة في مواجهة تلك الظروف من أجل العيش الكريم ، فهناك حاجة فعلية للإصلاح من أجل أن يتم توفير المساعدة للمرأة خصوصا في التشريعات البرلمانية، فمن المشاريع القوانين التي طرحت ولم يصوت عليه مجلس النواب في العراق هو (مشروع قانون مناهضة العنف الاسري) ويقع على عاتق المشرع العراقي الإسراع في تشريع القانون للحد من العنف الاسري في المجتمع العراقي أو الالتفات الى مشاريع قوانين تخدم وتهدف حماية المرأة في العراق بما يتناسب والوضع المجتمعي في العراق والظروف التي يمر بها العراق اقتصاديا وسياسيا (العايدي، ٢٠٢٣، صفحة ٢٠٧)، بصورة تضاهي اهتمام الحكومة العراقية للمرأة من الناحية العلمية والتعليمية ، فمن الحقائق المؤكدة أن دور المرأة في العائلة والمجتمع انعكاس لثقافتها وفي الحقيقة أن مساهمة المرأة في المجتمع ازدادت مع تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ، فقد طرأت عدة تغييرات على الأوضاع العامة في العراق شملت النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحيث نالت المرأة العراقية نصيبا كبيرا من هذه التغييرات فقد باشرت الحكومة الوطنية توجه اهتمامها الى التعليم فتوسعت بفتح مدارس البنات بما تيسر لها من الإمكانيات المبتدئة في لواء بغداد ثم لوائي الموصل والبصرة وبقية الالوية حتى اخذ عددها بالازدياد سنة بعد أخرى ، وبسبب الاقبال على التعليم وجدت وزارة المعارف(وزارة التربية) وعام ١٩٢٨ نفسها امام مسؤولية إعداد المزيد من المعلمات للاستعانة بهن في صفوف التعليم بمدارس الإناث ،ولذلك بادر الأستاذ ساطع الحصري مدير المعارف العام آنذاك الى فتح أول دار للمعلمات بصف واحد ضم خمس طالبات ثم توالت افتتاح مدارس ثانوية للبنات عام ١٩٢٩ لتشهد عام ١٩٣٦ دراسة أول طالبة في احدى الكليات (داود، ١٩٥٨، صفحة ٥٨) ، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية ومنذ الخمسينات من القرن الماضي اخذ تعليم المرأة يحظى بإهتمام الدولة العراقية والمجتمع العراقي بصورة أوسع انتشارا من قبل (خريسان و عطية ، ٢٠٢٢، صفحة ٢٣٧)، فقد

أقدمت الدولة ومن خلال وزارة المعارف على الطلب سنة ١٩٥١ من منظمة اليونسكو ومنظمة الغذاء والزراعة)FAO) بإرسال بعثة لهما الى العراق لدراسة مشاكل تعليم المرأة ومشاكل التعليم المهني للبنات وتقديم توصياتهما بهذا الجانب وتأتي هذه الخطوة ايمانا من الوزارة أن المرأة متأخرة في دورها ولابد من بذل الجهود لتحسين مركزها ودورها في المجتمع، وبالفعل جاءت البعثة ودرست الواقع واعدت دراسة بعنوان (UNESCO:Report of Mission to Iraq)

والتي قامت بها بعثة الأمم المتحدة والتي أكدت في الدراسة وقبل كل شيء أن اصلاح البيت لا يمكن أن يتم على أفضل وجه الا عن طريق تثقيف ربات البيوت المستقبل، وأن مسؤولية المدارس في البلد هي اعداد الفتيات اعدادا يتلاءم ودورهن الطبيعي في العائلة والمجتمع وبناء على ذلك وضعت اللجنة توصيات كثيرة منها : أن مناهج مدارس البنات يجب أن لا تكون مشابهة لمناهج الفتيان وأن يتخلل تدريس الاقتصاد المنزلي في مدارس البنات دروسا تطبيقية وأن تقام ورش عمل في بغداد بالتعاون مع منظمة الغذاء والزراعة الدولية FAOلتقوم بتدريب مدرسات مادة الاقتصاد المنزلي وأن يتم استخدام وسائل الاعلام وتقديم سلسلة من الاحاديث في الإذاعة في الاقتصاد المنزلي ويقوم بها مختصون في الجامعة . ويتم تطوير مدرسة الفنون المنزلية في بغداد وأن تقام مختبرات في مدارس البنات تزود بالأجهزة والمستلزمات لتدريس كل ما يتعلق بالأطعمة والغذاء وتربية الطفل وأن تشجع المدرسات على تأسيس جمعية تعقد اجتماعات وتصدر مطبوعات ونشرات تشجع على تعليم المرأة العراقية ، وفي هذا الجانب اتخذت الحكومة العراقية بعد عام ١٩٥٨ خطوات مفيدة في مجالات التربية والتربية العامة والمهنية للبنات وسرعان ما تضاعفت الاهتمام بالتعليم المهني في العراق في السنوات اللاحقة ومنذ عام ١٩٦٣ أصبح أنواع الاختصاصات في الجامعات العراقية التي تمنح درجة البكالوريوس في الاقتصاد المنزلي– الخدمة الاجتماعية – الفنون البيتية – اللغات– السكرتارية ، لما لهذه التخصصات من دور فعال في تخريج نساء مؤهلات للمساهمة الفعالة في تنمية المجتمع (العلاف، ٢٠٢٠)

تطورت الحركة النسوية في عموم العراق وازدهرت النشاطات الثقافية النسائية فيه ، ففي عام ١٩٧٢ قامت السلطة في العراق بتأسيس الاتحاد العام لنساء العراق والذي اعتبر المنفذ الوحيد للحركة النسائية وقدم الاتحاد نشاطا واسعا داخل المجتمع العراقي وقد حقق انجازات في ميادين متعددة أهمها الحملة الوطنية الشاملة لمكافحة الامية وفي عام ١٩٧٤ أصبح التعليم مجاني على كل المستويات وفي مجال العمل صدر قانون رقم (١٩١) لعام ١٩٧٥ القاضي بمساواة المرأة العراقية مع الرجل في الحقوق والمزايا المالية اذ تتلقى اجرا مساويا

للرجل ، لتتوج إجراءات الحكومة العراقية في هذا المجال عام ١٩٧٩ بقانون الزامية التعليم للبنين والبنات حتى عمر الثانية عشر كما وأصدرت عام ١٩٧٨ قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية (عبدالله، الدور السياسي للمراة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ٢٠١٥، صفحة ٢٣٦)

بسبب الأوضاع السياسية والحروب التي مرت بها العراق تسببت في تراجع في مستويات التعليم ومستويات المعيشة، لتشهد أوضاع المرأة في العصر المعاصر تطورا ملحوظا ولاسيما بعد عام ٢٠٠٤ من خلال اصدار قانون إدارة الدولة والذي اقر نظام حصص (كوتا) للنساء بتخصيص ما لا يقل عن ربع مقاعد البرلمان لهن ، كما شاركت (٦) وزيرات في أول وزارة عراقية منتخبة بعد عام ٢٠٠٣ ، وبذلك ارتفع عدد النساء في مواقع صنع القرار من (٢٢) امرأة قبل ٢٠٠٣ ليصل الى (٣٤٢) امرأة ما بين مدير عام ومعاون مدير ومستشارة ومدير اقدم في عموم وزارات الدولة ، وفي عام ٢٠١٨ حظيت المرأة في مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٨ على (٨٣) معقد أي بنسبة (٢٥.٢%) من مجموع عدد المقاعد (٣٢٩) مقعد (وزارة التخطيط قسم احصائيات التنمية البشرية الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠١٨، صفحة ٢٠)

والحقيقة تقال أن العراق في كل مرحلة من مراحله التاريخية يبرز العديد من النساء العلميات والمهيئات وعلى الرغم من الظروف القاسية التي مر بها العراق الا أنه ظهر العديد من النساء الناجحات اللواتي شغلن مراكز وأماكن مرموقة في ميدان العلم والمعرفة

المطلب الثاني : المعوقات التي تواجه نشاط المرأة العراقية

تعاني المرأة العراقية من قلة تكافؤ الفرص في العمل إضافة الى عدم المساواة بينها وبين الرجل في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والإدارية (عبداللطيف، ٢٠٠٥، صفحة ١٦٩) وعلى الرغم من أن الدستور العراقي كفل حق المرأة في العمل في جميع المجالات وعلى الرغم تمتع المرأة بصفات تختلف عن الرجل بأسلوبها وطريقة ادارتها للمؤسسات ومن بين هذه الصفات :

١. التعاطف : تتصف المرأة بالشعور بالرحمة وتقدير احتياجات الاخرين وظروفهم وهذه الصفة تعين المرأة على بناء علاقات حقيقية وصادقة مما يجعل الاخرين يتعاونون معها لتحقيق الأهداف المشتركة برغبتهم
٢. تفهم حاجات النساء:المرأة اقدر على تفهم حاجات النساء أكثر من الرجل
٣. بعد النظر: طبيعة المرأة تحرص على جمع المعلومات أكثر من الرجل في كثير من الأحيان تكون صاحبة نظر أبعد من الرجل

٤. المشاركة: فقد أصبح النساء تمثل نصف المجتمع وأصبح للمرأة دورا كبيرا في جميع التغيرات الفكرية ومن أنواع المشاركة والاستشارة
٥. العلاقات والاتصال : فالمرأة أسرع من الرجل وأعمق في تكوين العلاقات مع الاخرين وأدق منه في الإنتباه للأخطاء التي تؤثر على العمل وهي بطبيعتها مستعدة للحوار أكثر من الرجل في نفس الظروف للوصول الى حل المشكلات.

رغم اتصاف المرأة بهذه الصفات والتمييز في العمل (السويدان و اخرون، ٢٠٠٣، صفحة ٢١٠)، ورغم ظهور العديد من النظريات المفسرة لتمكن المرأة من تولي المناصب القيادية ومنها : (النظرية النسوية – النظرية الليبرالية– النظرية الاشتراكية– ونظرية الدور) (الرحبي، ٢٠١٤)، الا أنها لازالت تعاني من بعض المعوقات التي تقف امام المرأة في ممارسة عملها الإداري او القيادي (اليعقوبي و اخرون، ٢٠١٠)وأهمها: المعوقات الاجتماعية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بنظرة المجتمع المرأة وكيفية تنشئتها وتهيئتها للقيام بواجباتها والتنشئة التي تميز بين الذكور والإناث أي أن المرأة اقل أهمية وغير مستقلة بذاتها وتابعة للرجل وأن مستقبلها مرتبط بأسرتها وتحكمها العادات والتقاليد الاجتماعية (الدربندي، ١٩٧٠، صفحة ٧١)التي تشكك بقدرة المرأة على إدارة العمل في المؤسسات الحكومية والخاصة وعلى تولي المناصب الإدارية والقيادية العليا مهما امتلكت من صفات ومميزات وقدرات وعليه فأن ترتيب المعوقات الاجتماعية تأتي بالمرتبة الأولى وهو ما يدل على أهمية دور المرأة في المجال الاجتماعي في عموم عمل المرأة ولابد من تصحيح هذا المسار من خلال إعطاء الفرص المتكافئة للمرأة مع الرجل في توليها المهام والمسؤوليات ومن خلال نشر توعية مستمرة على كافة الأصعدة من خلال النماذج الرائدة من النساء العراقيات اللواتي كتبوا عنهن التاريخ بإنجازاتهن ، ومحاولة التخلص من النظام الابوي (عفيف، ٢٠٠٣، صفحة ٢٠٦)

اما المعوقات الشخصية ، فهي ترتبط بالنساء أنفسهن مثل إنعدام الثقة بالنفس والخوف من الفشل وعدم رغبة بعض النساء للعمل في الوظائف الحكومية الإدارية والعليا وعدم تحمل القدرة على تحمل عواقب بعض المهن او اعتماد المرأة على دعم الزوج والاسرة لعملها وبالتالي تؤثر عليها ماديا او معنويا بشكل مباشر اوغير مباشر في تشجيعها الى التقدم او احباطها ، ولأجل ذلك تعتبر المساواة بين الرجل والمرأة في العراق من الضروريات التي تساعد على تمكين المرأة ومساعدتها على تولي المسؤوليات الإدارية والوظائف القيادية (علي و سدخان، ٢٠٢٣، صفحة ١٠٤١) ، بالإضافة الى أن هناك بعض المعوقات مرتبطة بالمؤسسة او المنظمة التي تعمل فيها المرأة كأمور تنظيمية في صورة القوانين

والتوجيهات والتعليمات او في صورة النصائح والضغوط مما يتطلب من المؤسسات العامة والخاصة العمل على مبدأ المساواة بين الجنسين والايمان بقدرات المرأة (الحاج و الناصر، ٢٠١٨، صفحة ١٧٨)

الا أنه رغم ذلك الكثير منهن مازلن بحاجة الى الدعم فالمرأة في المواقع الإدارية كمديرة دائرة على سبيل المثال بحاجة الى خصائص وقدرات وصفات معينة تساعدها للقيام بمهامها إضافة الى أنها يجب أن تتحلى بمهارات الادارية وقيادية تساعدها على قيادة المؤسسة التي تديرها .

المطلب الثالث: دور المرأة في تنمية المجتمع في عصر العولمة

على الصعيد العالمي اطلقت المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية شعارا عالميا جديدا (المرأة شريك في التنمية) فبعض المهن كالتمريض والخدمة الاجتماعية تسيطر عليها المرأة ، وفي مقابل ذلك تنخفض نسبتها بشكل كبير في قطاع التصنيع وتكاد تنعدم في المجال العسكري ، لذلك ظهر ما يعرف ب (تأنيث) لعدد من القطاعات في العالم العربي بشكل عام وفي المجتمع العراقي بصورة خاصة، كتركز المرأة في المهن الكتابية والسكرتارية لملائمتها لظروفها من حيث الجهد المبذول في العمل والمواعيد والاجازات، رغم وجود بعض المسببات التي تعرقل دور المرأة في التنمية ومنها التقاليد الموروثة او الظروف الاقتصادية ،او قوانين العمل ، اوالظروف الاجتماعية فضلا عن طبيعة بعض الوظائف والاعمال التي تفضل الرجال على المرأة بسبب اجازات الولادة والأمومة وغيرها، فضلا عن عدم ملائمة بعض الاعمال للمرأة ولاسيما الاعمال الشاقة والعمل ليلا فضلا عن المضايقات التي تتعرض لها المرأة نتيجة امتعاض الرجال واتخاذهم موقف سلبي من المرأة العاملات، مع ذلك لم تمنع هذه المعوقات من أداء المرأة دورها في عملية التنمية للنهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع بأسلوب حضاري، ومن ابرز أدوار المرأة العراقية التي من شأنها تعزيز مشاركتها في تنمية المجتمع

١- دور المرأة في التنشئة الاجتماعية فهي المعلم الأول لأبنائها

٢- المرأة هي قوة انتاجية ضاربة لاسيما في عملية الإنتاج وخاصة المرأة الريفية

٣- مساهمة المرأة في القطاع العام والوظيفي وتسنمها للمهام التربوية والقيادية في المجتمع

شهد العراق على امتداد العقود الماضية من تاريخه المعاصر تطورات خطيرة تمثلت بحروب وحصار اقتصادي واحتلال اجنبي مما القت بظلالها على مجمل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع العراقي فكان من نتائجه السلبية أوضاع مضطربة في جميع نواحي الحياة ولاسيما تدهور مؤشرات تنمية المجتمع في ظل غياب فاعلية دور المجتمع المدني وسأهم في ابطاء جهود المجتمع في سد فجوة عدم المساواة بين الجنسين لغرض تحقيق التطبيق العملي لأجندة تنمية المجتمع لذلك وكنتيجة حتمية لهذه الأوضاع فقد شهد الساحة العراقية تطورا مهما على صعيد تطوير القوانين والتشريعات ودساتير تعزز دور المرأة في تحقيق اهداف التنمية لكن يبقى نجاح هذه الأطر التنظيمية والتشريعية مرهونا بمزيد من الإجراءات ردع فاعلة لمظاهر التمييز والعنف ضد المرأة مع ارفاق برامج توعية واسعة لنشر ثقافة مجتمعية صديقة للمرأة ومؤيدة لحقوقها القانونية والعمل على تنفيذ هذه القوانين وعدم ركنها داخل الأوراق دون الواقع وبالمقابل تتطلب الامر من المرأة بذل جهودها وطاقاتها مساهمات مشهودة لتذليل العقبات امامها وتزيد من فاعلية دورها في المجتمع

برز دور المرأة من خلال المشاركة في العمل بالقطاع العام والخاص وأنشاء المشاريع الاقتصادية الصناعية منها او الزراعية الصغيرة والمتوسطة فضلا عن الشركات ودعم توجهات الدولة في تبني اهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥-٢٠٣٠) عبر رؤية جديدة تبنتها في المشاركة المجتمعية التي تقود الى صناعة فضاء يحول العراق الى دولة ريعية ديمقراطية مساهمة توفر العدالة ويساهم في تحقيق تنمية المجتمع . (فاضل و عطا، ٢٠٢٠، صفحة ٢٢٩)

المبحث الثاني: دور المرأة العراقية في تنمية المجتمع، ويشتمل على تمهيد وخمسة مطالب

التمهيد

تشكل المرأة أكثر من نص تعداد السكان لذلك أصبح للمرأة العراقية نشاطا ملموسا في حركة التنمية ، إذ نجد نشاطاتها في المنظمات الدولية وجمعيات سيدات الاعمال، وفي الجمعيات الاهلية وفي المناصب العليا والقيادية وإن من أهم الركائز الحاضرة في المجتمع هي " المرأة" فهي تمثل شريحة كبيرة لا تتجزأ من تعزيز القدرات المجتمعية وعلى طول التاريخ كانت لها دور فعال ومشاركة حقيقية فقد كان للمرأة المسلمة في عصر رسول الله (ص) الحق في ممارسة الحياة العامة بكل حرية، فكانت المرأة تخرج للعمل، وتجلس للعلم، وتسال رسول الله (ص) في كل كبيرة وصغيرة في حياتها (زينل، د.س، صفحة ٣٧٠)

فهي المعلمة والمربية ، الطبيبة وحتى اللحظة مازالت المرأة تكدح وتساهم بطاقاتها في رعاية بيتها وافراد اسرتها وهي الام الرائعة التي يقع على عاتقها مسؤولية تربية الأجيال القادمة ، وهي التي تدير البيت وتوجه مجالاته وهي كذلك البنت والاخت ، مما يجعل الدور الذي تقوم به المرأة في بناء المجتمع لا يمكن اغفاله، أو التقليل من قيمته وخطورته ، والمرأة كاملة في المجتمع بكامل ظروفها واحوالها وخصائصها تنعكس فيها القيم الاساسية التي تحكم حركة المجتمع وتسير اموره ، ولا يقتصر دور المرأة للمناصب المهنية في المجتمع بل لها دور أهم واساسي في بناء الاجيال والنهوض بالشباب من خلال المساهمة في تربية الابناء والعمل على تنشئة الجيل القادم كما أنها تتحمل ادارة البيت ومسؤولية اقتصاده، ومن جانب اخر تشارك المرأة في العمل في مختلف المجالات وعبر الوظائف في سوق العمل (بيباني و حسين، ٢٠٢٤، صفحة ٧)

لم تتوان المرأة العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ من خضوع كافة أنواع النضال والمحاولات من أجل نيل حقوقها والحصول على المساواة مع الرجل والمساهمة بفاعلية في جميع مجالات الحيات وخدمة المجتمع متحدية العقبات السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي تعارض طريقها في النضال ، لقد انطلقت الحركة النسوية بشكل رسمي مع عام ١٩٢٣ من خلال تنظيم العديد من النشاطات الاجتماعية والفكرية والثقافية والتي قادتها آنذاك عدد من النساء المتعلمات خارج العراق وأنضمت اليهن زوجات وبنات وشقيقات كبار القادة السياسيين والعسكريين حينها: كزوجة نوري السعيد رئيس الوزراء وزوجة وزير الدفاع جعفر العسكري ،والصحفية بولينا حسون وغيرهن من نساء المجتمع ،والتي تمخضت عن جهودهن أنشاء أول نادي نسوي في بغداد المسمى ب (نادي النهضة النسائية) وتوالت منذ عشرينات القرن المنصرم ، بروز العديد من النساء العراقيات الرائدات في شتى المجالات وساهمن في بناء الدولة العراقية وتنمية المجتمع من خلال ترسيخ مبادئ حقوق المرأة وفسح المجال امام النساء لتلعبن دورهن في قيادة المجتمع في العديد من المجالات وخاصة التربوية ، الصحية ، الإدارية ، الأدبية والثقافية ، الطب ،وجانب الهندسي والمعماري ... الخ (خانم، ٢٠٠٧، صفحة ٢٤)، ومن أبرزهن

المطلب الاول: عراقيات رائدات في مجال الطب

ساهمت المرأة في العمل في مختلف مجالات والوظائف فلها دورها في العمل في المؤسسات الحكومية وكل الدوائر فمنذ القدم كان للنساء دورهن في الرعاية الصحية، فتطور هذا الدور عبر دراسات خاصة بالطب ، بيد أن دراسة علم الطب في بدايته اقتصر على الرجل ، ولكن في بدايات القرن العشرين أصبح مسموحا للنساء بالمشاركة في الطب والتدرب

في الجامعة (بيباني و حسين، ٢٠٢٤، صفحة ٨)، وأول طبيبة عراقية عينتها وزارة الصحة أرمينية الاصل وهي الدكتورة أناستيان ولدت في بغداد عام ١٩١٤ وتخرجت من كلية الطب الجامعة الامريكية بيروت سنة ١٩٣٩ ليتم تعيينها كأول طبيبة في المستشفى الملكي ، وحصلت على شهادة دبلوم اختصاص في النسائية والتوليد في دبلن – ايرلندا ومن ثم عادت الى العراق وعملت في المستشفى الملكي وعينت أستاذة مساعدة في الكلية الطبية ثم عينت أستاذة في قسم النسائية والتوليد عام ١٩٦٥ ، كانت تعتز بتدريس أجيال ولها أسلوب مميز في علاج بعض الامراض والحالات النسائية حصلت على عضوية شرف في كلية الجراحين الأميركية توفيت بعد عمر مديد قارب المئة قضت معظمها في خدمة مرضها وطلبتها (جريدة الصباح، ٢٠٢٤)

وتعد الدكتورة سانحة بلقيس واحدة من النساء العراقيات الرائدات في مجال الطب وأول فتاة مسلمة تدخل لكلية الطب ولدت عام ١٩٢٠ وهي ابنة المؤرخ محمد امين زكي أحد مؤسسي الجيش العراقي ، التحقت بالدراسة الابتدائية في الموصل ثم انتقلت الى بغداد برفقة عائلتها، تدربت في قسم الاشعة وتحولت بعدها الى قسم النسائية والتوليد، واشرفت عليها الدكتورة أناستيان وغيرها من الاطباء وتخرجت من كلية الطب عام ١٩٤٣ ثم أكملت الدراسات العليا في بريطانيا عام ١٩٦٥ لتعود الى العراق وتعمل أستاذة في جامعة بغداد وطبيبة أطفال ، كما والفت كتاب (مذكرات طبيبة عراقية) أرخت من خلاله العديد من الشخصيات العراقية والاحداث المحلية وتعتبر واحدة من بناة حضارة العراق المعاصر، بالإضافة الى الدكتورة سلوى عبدالله وهي أول طبيبة صابئية مندائية تخرجت عام ١٩٥٦ وكانت مثال الاخلاق والطيبة ،وتميزت بخدماتها الإنسانية في مجال الطب العام والنسائية والولادة (بابان، ٢٠٠٩)

المطلب الثاني: نزيهة الدليمي أول وزيرة في العراق و العالم العربي

من المؤكد أن تعزز دراسة دور المرأة العراقية في تنمية المجتمع بذكر نساء اللواتي لهن دور بارز في مجال السياسة والقيادة ومنهن نزيهة الدليمي فهي أول امرأة تسلمت منصب وزيرة في العراق والشرق الأوسط خلال القرن الماضي ،ولدت نزيهة في محلة الباب المعظم بمدينة بغداد عام ١٩٢٣ في عائلة متوسطة الحال، أكملت دراستها الابتدائية والمتوسطة والتحقت بمدرسة تطبيقات دار المعلمات ثم في الثانوية المركزية وفي السنة ١٩٤١ دخلت كلية الطبية العراقية وتخرجت منها عام ١٩٤٧ ، ومارست مهنة الطب في المستشفيات العراقية من بغداد حتى السليمانية وكانت لها عيادة خاصة في بغداد ، كما عملت لفترة مع منظمة الصحة العالمية ، انتمت الدكتورة نزيهة الى الحزب الشيوعي العراقي

عام ١٩٤٨ واشتركت في وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ لكنها سرعان ما تركت الحزب ، كانت الدليمي من المشاركات في (الجمعية النسوية لمكافحة الفاشية والنازية) التي تأسست في بغداد خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، ومن ثم قررت الجمعية تغيير اسمها عام ١٩٤٥ الى (رابطة النساء العراقيات) ،ومن ثم الى (رابطة المرأة العراقية) عام ١٩٥٢ والتي تولت الدليمي رئاستها والتي كانت لها علاقات مع التنظيمات النسائية في العالم حتى أنها شاركت في مؤتمر النساء العالمي في كوبنهاكن عام ،١٩٥٣ وكانت عضوا في الاتحاد النسائي العالمي الديمقراطي وفي منظمة أنصار السلام العراقية ١٩٥٤ ،وفي مجلس السلم العالمي ، فقد كانت الدليمي في مقدمة النساء العراقيات المدافعات عن حقوق المرأة إذ رسخت كتابها الموسوم (المرأة العراقية) لمطالبة النساء بالثورة على الواقع والتحرر من القيود وسيطرة التقاليد على المجتمع والاعتماد على أنفسهن في استعادة حقوقهن المشروعة ، ونظرا لنشاطها هذا فقد تعرضت خلال العهد الملكي وما بعد ذلك الى المضايقة من السلطة الحاكمة ونقلا الى خارج بغداد لأكثر من مرة ، وفي سنة ١٩٥٩ اختارها عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء آنذاك وزيرة للبلديات وبهذا فهي أول وزيرة ليس في تاريخ العراق، بل في الوطن العربي كله وذلك لكفاءتها العلمية والمهنية والإدارية ولدورها في خدمة المرأة ، وبذلك لعبت دورا بارزا في تشريع قانون الأحوال الشخصية المرقم (١٨٨ لسنة ١٩٥٩) والذي ضمن جزء من حقوق المرأة العراقية واعتبر قانونا متقدما آنذاك على مستوى الشرق الأوسط، هاجرت الدليمي في سبعينات القرن المنصرم الى المانيا وتوفت في البرلين عام ٢٠٠٧ ليتم نقل جثمانها ودفنها في بغداد (جريدة الصباح، ٢٠٢٤)

المطلب الثالث: زها حديد_ رائدة الفن المعماري

تعد من أشهر من عرفت بفن الهندسة الحديث والطابع العراقي في البناء الحديث والتي أنتشرت تصاميمها المعمارية في العديد من دول العالم ، ولايزال يتم تنفيذ ماصممته قبل وفاتها في عدد المدن العالم ، ولدت زها حديد في مدينة الموصل عام ١٩٥٠ وهي ابنة السياسي العراقي محمد حديد الذي شغل منصب وزير المالية في حكومة عبدالكريم قاسم بعد إنقلاب عام ١٩٥٨، أكملت حديد دراستها الأولية في العراق والتحقت بالجامعة الامريكية في بيروت عام ١٩٧١ ، لتسافر بعد ذلك الى لندن وتحصل على شهادة عالية في الهندسة المعمارية ، عملت بعد تخرجها عام ١٩٧٧ مع مكتب عمارة الميتروبوليتان في لندن قبل أن تفتتح لنفسها مكتبا استشاريا معماريا عام ١٩٨٧ في لندن وأنتجت العديد من التصاميم المعمارية إذ عرفت بتصاميمها الفريدة في الغرب والشرق ، وقد القت العديد من المحاضرات

في كليات الهندسة في جامعات الولايات المتحدة واوربا قبل وفاتها عام ٢٠١٦ (حسين، ٢٠٢٢)

المطلب الرابع: الرائدات في مجال الشعر : نازك الملائكة – أوائل كتَاب الشعر الحر ، أنموذجا تعد الشاعرة العراقية نازك الملائكة أحد رواد حركة الشعر الحر وأبرز النساء الشاعرات في العراق والشرق الأوسط خلال القرن المنصرم ، ولدت نازك الملائكة في بغداد عام ١٩٢٣ ونشات في عائلة من الشعراء والادباء وتخرجت من دار المعلمين العالية في بغداد عام ١٩٤٤ بدرجة امتياز، دخلت معهد الفنون الجميلة وتخرجت من قسم الموسيقى عام ١٩٤٩ ، وسافرت الى الولايات المتحدة الأميركية لدراسة اللغة الأنكليزية وادابها عام،١٩٥٠ وحصلت على شهادة الماجستير في الادب المقارن من جامعة ويسكونس_ ماديسون الامريكية ، عينت أستاذة في جامعة بغداد وجامعة البصرة ثم جامعة الكويت ، عاشت في القاهرة منذ ١٩٩٠ وتوفيت بها عام ٢٠٠٧ عن عمر يناهز ٨٣ ودفنت في مقبرة خاصة للعائلة غرب القاهرة ،يعتقد الكثيرون أن نازك الملائكة هي أول من كتبت الشعر الحر في عام ١٩٤٧ ويعد البعض قصيدتها المسماة (الكوليرا) من أوائل الشعر الحر في الادب العربي وقد بدأت الملائكة في كتابة الشعر الحر في فترة زمنية مقاربة جدا للشاعر بدر شاكر السياب وزميلين لهما هما الشاعران شاذل طاقه وعبدالوهاب البياتي وهؤلاء سجلوا في اللوائح بوصفهم رواد الشعر الحديث في العراق ،وحصلت نازك على جائزة البابطين عام ١٩٩٦ كما اقامت دار الاوبرا المصرية عام ١٩٩٩ احتفالا لتكريمها بمناسبة مرور نصف قرن على انطلاقة الشعر الحر في الوطن العربي، والذي لم تحضره بسبب المرض ،وحضر عوضا عنها زوجها الدكتور عبدالهادي محبوبة ، وكانت الملائكة تجيد الى جانب اللغة العربية اللغات الانكليزية والفرنسية والألمانية واللاتينية (ميزوبوتاميا، ٢٠٠٤، صفحة ١٨٥) ولقد برزت في ميدان الشعر الكثير من الشاعرات على سبيل المثال الشاعرة رباب الكاظمي ابنة الشاعر عبد المحسن الكاظمي والشاعرة ابتهاج عطى امين والتي لقبت ب (بلبلة العراق الفريدة)، وتميزت ب خيال خصب في الادب والشعر ، اما في ميدان الشعر المنظوم فقد اشتهرت الشاعرة سافرة جميل حافظ والشاعرة المعروفة عاتكة وهبي الخزرجي ، والتي ولدت في بغداد ١٩٢٤، وتخرجت من دار المعلمين العالية سنة ١٩٤٥ ثم حصلت على الدكتوراه من السوربون في باريس، وقد أصدرت ثلاثة دواوين شعر : (أنفاس السحر عام ١٩٦٣، و لآلآ القمر عام ١٩٦٥ وأنواف الزهر ١٩٧٥)، كما أصدرت مجموعة شعرية بعنوان مجنون ليلى نهجت في كتاباتها نهج امير الشعراء احمد شوقي وتميز شعرها باللون القصصي (الجادر، ٢٠٠٤، صفحة ٢٠٣)

المطلب الخامس: عراقيات رائدات في مجال الصحافة

برزت نساء عراقيات في ميدان الصحافة وأصدرن مجلات دورية ومطبوعات تمثل جمعيات ومؤسسات صحية فبرزت في هذا المجال (سلوى زكو) و(جميلة يوسف) كصحفيات لامعات وكاتبات مقال ودراسات في مجال الدفاع عن أوضاع المرأة، وفي هذا الصدد صدرت في العراق أول صحيفة نسوية في ١٥ تشرين الأول من عام ١٩٢٣ باسم (مجلة ليلى) وكانت السيدة (بولينا حسون) هي رئيسة تحريرها ،وكانت المجلة ذات طابع تربوي تحاول أن تساعد على تمكين المرأة ثقافيا للحصول على حقوقها في التعليم، وساهمت بولينا حسون في تأسيس المنظمات النسائية الخيرية مثل: الهلال الأحمر، وجمعية حماية الأطفال وجمعية بيوت الامة وجمعية البيت العربي (ال فرعون، ١٩٥٢، صفحة ٤٩٨) ، وفي عام ١٩٣٦ أصدرت السيدة (حميدة الاعرجي) مجلة (المرأة الحديثة) والتي كانت تطالب بتحطيم القيود البالية وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة (الراوي، ٢٠١٠، صفحة ٨٠) ، وتوالت اصدار المجلات في العام ذاته فقد أصدرت السيدة(حسيبة راجي) مجلة (فتاة العراق) والتي كانت محررتها (سكينة إبراهيم) ،وكانت مواضيع المجلة تدعوا الى اطلاق الأفكار الحديثة فيها روح التجديد ودعوات الى تشكيل برلمان نسوي يتبنى القضايا السياسية وخاصة الوجود البريطاني في العراق، وقضية فلسطين ودعم نضال المرأة في العالم وعملها جنبا الى جنب مع الرجال، وفي العام ذاته ١٩٣٦ تم اصدار مجلتين أخريين وهما مجلة (فتاة العرب) للسيدة (مريم نرمة) والتي اهتمت بقضايا تعليم المرأة، ومجلة (الصبح) لصاحبتها (نهاد الزهاوي) ، ولقد كانت لمحافظة البصرة نصيب في اصدار المجلات التي تهتم بقضايا المرأة فقد أصدرت عام ١٩٤٣ مجلة باسم (فتاة الرافدين) اما في عام ١٩٤٦ فقد توالت اصدار ثلاث مجلات في المواضيع ذاته: فقد صدرت الرابطة النسائية مجلة (تحرير المرأة)، وتم تخصيص مواضيعها عن ضرورة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ومجلة (الرحاب) لصاحبتها (اقدس عبدالحميد)، بالإضافة الى مجلة (الام والطفل) لصاحبتها (لمعان امين زكي)، اما مجلة (بنت الرشيد) فقد صدرت عام ١٩٤٨ وكانت رئيس تحريرها (درة عبدالوهاب)، وفي خمسينات القرن المنصرم صدرت مجلة (الاتحاد النسائي) لصاحبتها (اسيا توفيق وهبي) والتي أصبحت ذات أنتشار واسع الا أنها توقفت مدة عن الإصدار وعاودت الصدور عام ١٩٥٨ (النسائي، ١٩٥٠، صفحة ٣) أما مجلة (المرأة) الشهيرة فقد أصدرت عام ١٩٦٨، وفي العهد المعاصر توالت اصدار العديد من المجلات والنشرات ابرزها جريدة (المساواة) والتي تصدر عن منظمات حقوق المرأة

والمجتمع المدني والتي تراس تحريرها (ينار محمد) الناشطة في مجال حقوق المرأة بشكل خاص وحقوق الأنسان عامة (حياوي و ماضي، ٢٠١٠، صفحة ٤٨)

الخاتمة والتوصيات

أن دور المرأة في تنمية المجتمع لا يمكن تجاهله ،أو تهميشه سواء من خلال مشاركتها في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أو من جوانب أخرى ،فقد كرم الدين الاسلامي المرأة كالرجل وقد أعطاها الكثير من الحقوق وكرمها واعتبرها كالرجل في أنسانيته، وساواها في التكليف والحساب ورغم مواجهتها لكل أنواع التحديات إلا أن الأسماء اللامعة التي سلطنا الضوء على جانب منها وفي بعض المجالات الاجتماعية تستحق أن نقف أمام ما قامت به وما واجهته من تحدي بكل تقدير، وينبغي على الحكومات المحلية والمؤسسات غير الحكومية والمجتمع الدولي دعم جهود المرأة وتمكينها بشكل فعال، ويجب توفير فرص المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة وتعزيز حقوقها وحرياتها، ولابد أن تتوج هذه الجهود بدعم الحكومة المركزية من خلال إنشاء وزارة المرأة تكون معنية ب الاهتمام بأمور المرأة العراقية ،لكون دور ومشاركة المرأة خطوة مهمة لتحقيق التنمية في المجتمع ، فضلا عن تحقيق : ضرورة إعطاء فرص العمل للمرأة والمساواة بين الجنسين

١- ضرورة تمكين المرأة العراقية في كافة اجندة التنمية
٢- ضرورة تعزيز التعليم والتدريب ، إذ يجب توفير فرص التعليم والتدريب للمرأة لتمكينهن من اكتساب المهارات والمعرفة اللازمة للمساهمة في تنمية المجتمع
٣- توفير الدعم المالي ، ينبغي توفير الدعم المالي للمشاريع والمبادرات التي تعمل على تمكين المرأة للمشاريع والمبادرات التي تعمل على تمكينها وتعزيز دورها في بناء المجتمع
٤- تكافئ الفرص ، لابد من إيجاد الايديلوجيات الكفيلة بتنفيذ الية تضمن تكافئ الفرص بين الرجال والنساء من أجل تحقيق المصالحة العامة والاستفادة من طاقاتها الإبداعية
٥- تعزيز المشاركة السياسية، ينبغي تعزيز تمثيل المرأة في الهيئات الحكومية والمجالس المحلية وتعزيز دورها في صنع القرارات المؤثرة
٦- ضرورة تصويت الحكومة العراقية على قانون (مشروع مناهضة العنف الاسري) لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة

المراجع والمصادر

١. ابراهيم خليل العلاف. (٢٧ ٤، ٢٠٢٠). فاخرة نامق_المدرس والاقتصاد المنزلي. https:llwwwallafblogspotcom.blogspot.com.
٢. الأمم المتحدة. (٢٠٠٦). اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة . نيويورك: الامم المتحدة.
٣. بدرية صالح عبدالله. (٢٠١٥). الدور السياسي للمراة في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع(٢)،

٤. جريدة الصباح. (١٣ ٤، ٢٠٢٤). نساء من بلادي خط التاريخ اسماءهن بالزعفران. جريدة الصباح.
٥. جمهورية العراق. (٢٠٠٥). دستور جمهورية العراق. العراق.
٦. حسن اليعقوبي، و اخرون. (٢٠١٠). معوقات عمل المرأة في القيادة الادارية للجامعات العراقية – جامعة كربلاء نموذجا. مجلة جامعة بابل، ع(٢).
٧. خالد حبيب الراوي. (٢٠١٠). تاريخ الصحافة والاعلام في العراق منذ العهد العثماني وحتى حرب الخليج الثانية ١٨١٠-١٩٩١. سوريا : دار صفحات للدراسات والنشر.
٨. خضير عباس العايدي. (٢٠٢٣). دور القوانين العراقية في حماية المرأة. مجلة السبط، مج ٩، ع ٣، صفحة ٢٠٧.
٩. دلشاد حسين. (٧ ٣، ٢٠٢٢). أول طبيبة- اول محامية- اول وزيرة رائدات العراق في ١٠٠ عام الاخيرة. WWW.irfaasawtak.com.
١٠. زهدي خانم. (٢٠٠٧). تاريخ النهضة النسائية. بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر.
١١. سيد محمد حامد. (٢٠١٦). العنف الجنسي ضد المرأة في القانون الدولي اطلالة موجزة عن مكافحته طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية . القاهرةالمركز القومي للاصدارات القانونية.
١٢. شيماء عادل فاضل، و خالدية مصطفى عطا. (٢٠٢٠). دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة كلية التراث الجامعة، ع(٢٩)، صفحة ٢٢٩.
١٣. شيماء عبد علي، و هناء حسن سدخان. (٢٠٢٣). معوقات القيادة النسوية. مجلة نسق، مج(٣٧)،ع(٤)، صفحة ١٠٤١.
١٤. صبيحة الشيخ داود. (١٩٥٨). أول الطريق الى النهضة النسوية في العراق. بغداد: الرابطة للطباعة والنشر.
١٥. طارق السويدان، و اخرون. (٢٠٠٣). صناعة القائد. السعودية: مكتبة جرير.
١٦. عبدالرحمن سليمان الدربندي. (١٩٧٠). المرأة العراقية المعاصرة (المجلد ج(٢)). بغداد: مطبعة دار البصري.
١٧. عبدالملك بن طاهر الحاج، و دوف عبدالله الناصر. (٢٠١٨). ادراك المرأة العاملة لمشكلة السقوف الزجاجية. مجلة جامعة الشارقة، مج(١٥)،ع(٢)، صفحة ١٧٨.
١٨. عواطف عبداللطيف. (٢٠٠٥). واقع المرأة في عراق ما بعد التغيير. بغداد: الحوار المتمدن للنشر.
١٩. عواطف علي خريسان، و الهام جياد عطية . (٢٠٢٢). التمكين القيادي للمرأة منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١. مجلة اداب المستنصرية، ع(١٠٠)، صفحة ٢٣٧.
٢٠. فراس سليم حياوي، و وفاء كاظم ماضي. (٢٠١٠). رائدات الحركة النسوية في العراق المعاصر. مجلة دراسات تاريخية، ع(٨).
٢١. فريق المزهر ال فرعون. (١٩٥٢). الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها (المجلد ج١). بغداد: مطبعة النجاح.
٢٢. قيصر عفيف. (٢٠٠٣). نقد المجتمع الابوي. القاهرة: الاتحاد العربي للجمعيات الفلسفية.
٢٣. مبجل بابان. (٢٠ ١٢، ٢٠٠٩). لمحات عن نساء عراقيات رائدات في تاريخنا المعاصر. WWW.Iraqwomensleague.com.
٢٤. مجلة الاتحاد النسائي. (١٩٥٠). مجلة الاتحاد النسائي، ع(١).
٢٥. محمد بيباني، و هشام حسين. (٢٠٢٤). تمكين وتعزيز قدرات المراة ودورها الفعال في كركوك. مجلة كركوكي، ع(٢).
٢٦. ميزوبوتاميا. (٢٠٠٤). خمسة الاف عام من الانوثة العراقية. مجلة ميزوبوتاميا، ع(٢و٣).
٢٧. ميه الرحبي. (٢٠١٤). النسوية مفاهيم وقضايا . دمشق: الرحبة للنشر والتوزيع.

٢٨. هيفاء الجادر. (٢٠٠٤). كواكب في سماء النهرين. مجلة ميزوبوتاميا، ع(٢و٣).
٢٩. وزارة التخطيط قسم احصائيات التنمية البشرية الجهاز المركزي للاحصاء. (٢٠١٨). نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات. العراق: وزارة التخطيط.
٣٠. ئاراس فريق زينل. (د.س). دور المرأة المسلمة في المجتمع المدني (١-١١ هـ). مجلة الجامعة العراقية، ع(٥٦ ج ٢).

Omar Nagmaldeen Enja

Sawsan Jabbar Abdulrahman

Abstract

It is known that societies do not develop unless the situation of women in them develops, as they are an essential part of society and that their backwardness affects society. Research on the issue of women requires a return to the historical beginnings of women's rights and their role in the development of society. Islam emphasized and paid attention to women's affairs and rights, giving them all their rights, and removing all forms of injustice and injustice from them through its focus on the principles based on the foundations of freedom, justice, and equality, in addition to Islam's interest in women's affairs and issues, and making them equal. And he clarifies men's rights and privileges in areas that require equality, as in the Almighty's saying (For men a share of what their parents and relatives leave behind, and for women a share of what their parents and relatives leave behind, whether little or much of it is an obligatory share) (Surat An-Nisa: 7). There is also a special surah in the Holy Qur'an called Surah An-Nisa, and Iraqi women also gained their rights in accordance with governmental laws and legislation and began to contribute in turn to the development of society in all political, economic, social, scientific and religious aspects, especially in Iraq. Iraq was the first country in the Arab world to appoint a woman to the position of minister, and many of them became prominent in all aspects. In the fields of society, especially in the modern and contemporary era, many of them have appeared as ministers, scholars, poets, etc., and we cannot forget that they faced many obstacles and problems. Therefore, the attempt to document the history of Iraqi women, write down their positions, and clarify their effective role in building society requires knowing the obstacles that Standing in the way of their progress and empowerment, and studying the positions and procedures of the Iraqi government in terms of legislating laws and constitutions that defend women's rights, in addition to studying the pioneering women who contributed to the development of society, so we decided to address the research in two sections: the first section is about the Iraqi government's interest in women and Iraqi laws and legislation. In this field, while addressing the most important obstacles facing Iraqi women, as well as studying the role of women in the era of globalization, the second section dealt with the role of Iraqi women in developing society with a brief narrative of the most important pioneering Iraqi women in contemporary history in various aspects of scientific, intellectual, and architectural life, who They entered history with their achievements.